

انسحاب عبدالفتاح مورو يعمق الأزمة الداخلية للنهضة

أزمة هوية داخل الحركة التونسية تفتح الباب أمام موجة استقالات جديدة



الغناشي يشجع بوجهه عن مورو

الغناشي يشجع بوجهه عن مورو الخارجية رفيق عبدالسلام (صهر الغناشي)، ومسؤول المكتب السياسي للحركة نورالدين العريايوي، ومسؤول مكتب الانتخابات محسن النوشي، ونائب رئيس مجلس الشورى مختار اللوشي، ومسؤول مكتب المهجر فخرالدين شليق، ونائب رئيس مكتب العلاقات الخارجية سهيل الشابي، ومسؤول المكتب النقابي محمد القلوي، إلى جانب قيادات أخرى. ودعت المبادرة إلى "ضمان التداول القيادي في الحركة بما يسمح بتجديد نخبتها وذلك وفق مقتضيات نظامها الأساسي والأعراف الديمقراطية وسلطة المؤسسات في إطار تجديد عميق للحركة استجابة للمتطلبات الواقع وحاجيات البلاد".

عبر الدفع نحو عقد المؤتمر الحادي عشر للحركة في موعده قبل نهاية هذه السنة وعدم تجديد الثقة في رئيسها راشد الغناشي، لعهد أخرى في هذا المنصب. وتداولت صفحات مقربة من حركة النهضة مبادرة لعدد من القيادات تحت عنوان "مجموعة الوحدة والتجديد" قدمت خارطة طريق من سبع نقاط بشأن دور راشد الغناشي وموعد عقد المؤتمر، الذي تعطل بسبب عدم تحمس الغناشي لعقد قبل ضمان تعديلات تقدم في المؤتمر ونتيجة له الاستمرار بصفته الرجل رقم واحد في الحركة.

وضمت "مجموعة الوحدة والتجديد" كلا من رئيس مجلس الشورى عبدالكريم الهاروني ومسؤول مكتب العلاقات

فيما تعتبر أوساط سياسية وشعبية أن النهضة جزء من الأزمة السياسية التي تعيشها تونس منذ العام 2011.

وعلى الرغم من إعلان مورو أن استقلاله لا علاقة لها بالتجاذبات التي تعيشها الحركة الإسلامية، إلا أنه فهم بطريقة أو بأخرى أن وجوده كعدمه وخير الانسحاب بشكل رسمي، وهو ما يمهد لدخول حركة النهضة رسمياً زمن الغناشي وحاشيته وأقاربه لمزيد بسط النفوذ على دواليب الحزب.

وجاء إعلان انسحاب مورو من الحركة بعد أيام من ظهور بيان لمجموعة داخل النهضة سمت نفسها "مجموعة الوحدة والتجديد" تسعى إلى تصحيح مسار الحركة وإحداث تغيير في قياداتها

وجود لهما في الواقع وكان مورو دائم التعبير عن تبرمه من التجاهل الذي يعانیه في الحركة.

وتعيش النهضة حالياً على وقع خلافات داخلية، ما يفسره مراقبون بوجود "أزمة هوية داخل النهضة" التي تعجز عن الفصل بين أيديولوجيتها والنهج السياسي الجديد الذي يضمن لها البقاء في المشهد التونسي. وأسفرت هذه الخلافات عن استقالات متواترة لقيادات بارزة في الحركة من بينها عبدالحميد الجلاصي وحمادي الجبالي.

وتزيد هذه الخلافات في تعميق مشكلات الحركة الإسلامية خاصة أنها عجزت عن تقديم حلول عملية للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

يأتي إعلان عبدالفتاح مورو، نائب رئيس حركة النهضة التونسية ومرشحها للانتخابات الرئاسية العام الماضي، اعتزاله العمل السياسي وتحرره من كل نشاط حزبي ليؤكد مدى عمق الأزمة الداخلية للحركة الإسلامية، لاسيما في ظل تراهن هذا الإعلان مع صدور بيان لقيادات من الحركة يؤكدون فيه على ضرورة تجديد قيادة الحزب في إشارة إلى وجوب تنحي راشد الغناشي من رئاسة الحزب.

خالد هدوي

وقال مورو، في تصريحات صحافية

الاثنين، إنه "مهتم بالشأن العام مثلما يهتم به كل تونسي ولم تعد لي أي صفة حزبية صلب الحركة". وتابع "أبلغ من العمر 72 عاماً، يكفي من السياسة". وأفاد "أصبحت الآن مواطناً عادياً ورجعت إلى عملي الأصلي في الحمامة".

وكان مورو، أول شخصية ترشحها النهضة لخوض الانتخابات الرئاسية في البلاد، وحل في المرتبة الثالثة في السباق نحو قصر قرطاج في سبتمبر العام الماضي.

ومنذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة ولوح مورو باستقالته من حركة النهضة وانسحابه من الحياة السياسية والتفرغ لأنشطة أخرى، وبهذا الانسحاب تطوى مرحلة هامة من تاريخ الجماعة الإسلامية وهي مرحلة الجيل المؤسس التي لم يبق منها إلا راشد الغناشي الذي نجح في إزاحة بقية المؤسسين والتفرغ بقيادة الحركة.

ولم تدعم الحركة مورو على الميدان خلال الحملة الانتخابية وهو ما أشار إليه بعد فشله في الانتخابات الرئاسية.

ورغم أن مورو عند إعلان اعتزاله السياسة وتحرره من أي نشاط حزبي فإنه لم يؤكد صراحة استقالته من حركة النهضة، وهذه ليست المرة الأولى التي يتعد فيها مورو عن النهضة، فقد انسحب في العام 2011 عنها و"نافس" الحركة بمجموعة من القوائم المستقلة في الانتخابات التشريعية لكنه لم يفز بأي مقعد برلماني كما شنت قواعد النهضة ضده حملات هجومية بسبب مواقفه "المنفتحة" مقارنة ببقية قيادات النهضة "المتعصبة".

وتم انتخاب مورو في قيادة النهضة في مؤتمر 2012 و2017 وتولى كل من منصب نائب الرئيس ومكلف بالعلاقات الخارجية، لكن المنصبين كانا شكلين ولا

تونس - أعلن عبدالفتاح مورو،

نائب رئيس حركة النهضة التونسية ومرشحها للانتخابات الرئاسية العام الماضي، رسمياً انسحابه من الحركة واعتزاله العمل السياسي.

وقال مورو، الذي شغل في العهدة البرلمانية الماضية منصب نائب رئيس البرلمان، إنه اعتزل العمل السياسي و"مَرَّق ذكره السياسة" مما سيزيد من تعميق حالة التصعد داخل الحركة التي تعيش خلافات غير مسبوقه بسبب مؤتمرها القادم (المؤتمر الحادي عشر).

ويصر مراقبون أن ترشيح النهضة لمورو للانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد أواخر العام الماضي بمثابة خطوة لدفعه لاحقاً إلى الابتعاد عن العمل السياسي، لاسيما مع غياب دعم الحركة لمرشحها ما ساهم في تحصله على نتائج ضعيفة شكلت إخراجاً لشخصية سياسية قيّمة ومكانة مورو أحد مؤسسي حركة الاتجاه الإسلامي صحة رئيسها الحالي راشد الغناشي.

مطالبة من داخل النهضة بالتداول القيادي في إطار تجديد الحركة استجابة لمتطلبات الواقع

ولم ينس مورو للنهضة أنها تالعت به في الانتخابات الرئاسية بعد موجة من الخلافات والغضب الداخلي من سيطرة خط الغناشي، وهذا الهدف الخفي يكشفه غياب كل دعم من الحركة وأنصارها لمورو في السباق نحو كرسي قصر قرطاج.

داعش أكبر مستفيد من الفوضى التركية في ليبيا

طرابلس - أكدت عودة نشاط تنظيم داعش في ليبيا أن التنظيم المتطرف من أكثر المستفيدين من الفوضى الحالية التي سببها الدعم التركي لحكومة الوفاق وميليشياتها بما يهدد البلاد بالعودة إلى مربع الهجمات الإرهابية بعد أن خرجت منه ليبيا بفضل العمليات العسكرية التي تم تنفيذها في إطار جهد القضاء على المجموعات المتشردة.

وأعلن داعش، الاثنين، مسؤوليته عن الهجوم الذي استهدف قبل يومين بوابة عسكرية للجيش الليبي في تراغن جنوب ليبيا، وأسفر عن تدمير آلية عسكرية. وقال القائد العسكري المحلي عبدالسلام شنقلة أن انفجرات حُثبت في مركبة تابعة لقوات الجيش الوطني الليبي وأن الانفجار لم يسفر عن سقوط ضحايا.

ويعد هجوم تراغن ثاني عملية يتبناها تنظيم داعش في ليبيا في الفترة الأخيرة بعد قصف 3 مواقع للجيش الليبي جنوب البلاد في 21 مايو. وكان الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر قد أعلن الأحد القبض على أحد قيادات داعش وهو محمد الروبضاني المكنى بابي بكر الروبضاني، الذي انتقل من سوريا وقاتل في صفوف قوات حكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا.

وقال أحمد المسامري، إن الروبضاني "أحد أخطر عناصر داعش الذين انتقلوا من سوريا إلى ليبيا برعاية تركيا". وكشف أن الروبضاني كان يقاتل مع تشكيلات الوفاق عند القبض عليه، وقد نقلته الاستخبارات التركية إلى ليبيا كمشور عن فيلق الشام. وتقول مصادر عسكرية من الجيش الليبي إن نشاط تنظيم داعش يتزايد في جنوب ليبيا بعد إلقاء القبض على الروبضاني.

انتهاكات البوليساريو لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف تحت المجهر مجددا

وأدان التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بمخيمات تندوف هذه التجاوزات التي تظل الحق في الحياة لسكان مخيمات تندوف، بتحصيل الجزائر وقادة البوليساريو مسؤولية هذه الجرائم، مؤكدا أن "غياب المساءلة في هذه الحالة يعتبر بحد ذاته انتهاكا للحق في الحياة".

كما نبّه التقرير إلى أن الأجهزة القضائية الجزائرية مازالت تنافي بنفسها عن التحقيق في أي ملف يتعلق بانتهاكات مورست ضد سكان مخيمات تندوف، باعتبارها السلطة المناطة بها التحقيق في جميع الخروقات التي ترتكب داخل أراضيها.

ودعا التقرير إلى تحميل النظام الجزائري كامل مسؤوليته القانونية وحماية المقيمين في مخيمات تندوف، بالإضافة إلى الوفاء بالتزاماته المترتبة عن تصديقه على الاتفاقية الخاصة باللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

واعتبر عدد من المنظمات الحقوقية العالمية والإقليمية أن البوليساريو لا تتورع عن فعل أي شيء من أجل تثبيت موقعها ضد إرادة المجتمع الدولي والقوانين الدولية، إلى حد استعمال المدفعية الثقيلة خلال شهر أبريل 2019، لإخماد الاحتجاجات التي عرفتها المخيمات ضد قرار يقيد حرية التنقل قبل أن تلجأ في شهر يونيو من نفس العام إلى شن حملة واسعة من الاختطافات لوقف الاحتجاجات المتواصلة.

وتساءل هوبير سيلان، الحقوقي والمحامي الفرنسي، عن مصير موكله أحمد خليل القيادي السابق في البوليساريو الذي أوقفته السلطات

بوزيد والفاضل أبريكة والمدون محمود زيدان فيما يسمى بقضية المعتقلين الثلاثة ليتم الإفراج عنهم بعد خمسة أشهر من اعتقالهم.

وقد سجل مرصد الصحراء تواتر حالات القتل التي تستهدف سكان المخيمات رغم أنهم لا يشكلون أي خطر على الأمن والنظام العام، مشيراً إلى واقعة قتل شاب صحراوي على أيدي عناصر الجيش الجزائري في أغسطس 2019.

وأكد لبيهي على مسؤولية الجزائر التي تقع هذه الانتهاكات داخل أراضيها، حيث لم تقم بأي إجراء لمعالجة هذه الوضعية السيئة طبقاً لما تمليه عليها التزاماتها الدولية بمجال حماية حقوق الإنسان، خاصة وأن البوليساريو كتتظيم مسلح غير خاضع للإجراءات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان.



مقومات العيش الكريم غائبة هنا

محمد مامون العلو

الرباط - فضح تقرير حقوقي جديد الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان من قبل جبهة البوليساريو داخل مخيمات تندوف جنوب الجزائر. في الوقت الذي استهدفت فيه احتجاجات نشطاء داخل هذه المخيمات قيادة الجبهة الانفصالية.

وكشفت التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بمخيمات تندوف لعام 2019، الصادر حديثاً عن مرصد الصحراء للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، أن العديد من النشطاء داخل مخيمات تندوف كسروا جدار الصمت وتحول الوضع مؤخراً إلى حركات احتجاجية أصبحت تستهدف قيادة البوليساريو.

وأكد التقرير مرصد الصحراء أن سلوك النشطاء جاء على الرغم من أن قيادة البوليساريو استطاعت لمدّة أكثر من أربعة عقود أن تحكم قبضتها على الفضاء العمومي بفرض حالة الطوارئ لمنع جميع أشكال التظاهر والاحتجاج، وصارت الحق في حرية التعبير للأصوات المخالفة لتوجهات القيادة.

وتركمت طلبة العقود الماضية داخل مخيمات تندوف ممارسات لا حقوقية في حق الصحراويين المحتجزين بمخيمات تندوف، من بينها منع التعبير عن الرأي وواد كل حركة تنادي بمراجعة الطرح الانفصالي. وناشد المظهدون المنتظم الدولي والفعاليات الحقوقية الدولية للتدخل من أجل الوقوف على حجم الانتهاكات الموجودة بالمخيمات.

وأكد حمادة لبيهي، رئيس رابطة الصحراء لحقوق الإنسان، أن ما يقع من قمع ممنهج من طرف البوليساريو ضد الأصوات والقوى المدنية التي تعارض